إطلاق حملة إصلاح القانون الخاص بحظر العقاب الجسدي: فهم الحاجة للحظر
ملخص عن الاجتماع الاول (حزيران / يونيو 2009)

يشكل حظر العقاب الجسدي ضد الاطفال في كافة الاماكن – في المنزل، المدرسة، النظام الجزائي وسواها من مواضع الرعاية البديلة – واجباً مباشراً على الحكومات في ظل القانون الدولي لحقوق الانسان ولن يكون أي اطار قانوني لحماية الاطفال مكتملاً بمعزل عنها.

ما الضرورة التي تكمن وراء حظر كافة أشكال العقاب الجسدي

يعدّ العقاب الجسدي ضد الاطفال فعلاً مقبولاً اجتماعياً وقانونياً. إذ أنه من المشروع في كافة البلدان تقريباً للأهل أن يمارسوا العنف الجسدي والعاطفي ضد أطفالهم باسم "التأديب" أو "التصحيح". وفي بعض الدول كذلك الامر يشرّع العقاب في المدارس والأنظمة الجزائية واماكن الرعاية البديلة، وفي معظم البلدان مازال من المطبق إصدار حكم بحق الاطفال المتهمين بارتكاب جنحة ما من قبل المحاكم بالمعاقبة الجسدية. وبالتالي يشكل هذا الامر انتهاكاً فادحاً لحقوق الأطفال وفقاً لشرعة حقوق الطفل والقانون الدولي لحقوق الانسان حول الحماية من كافة أشكال العنف.

كما وتنتهك شرعية العقاب الجسدي حق الاطفال في الحصول على حماية عادلة في ظل القانون، لأن الراشدين، يتمتعون حول العالم بالحماية العادلة من التعرض للاعتداء بموجب القانون. ويرمز تشريع ممارسة العنف ضد الاطفال الى الوضع الدوني للأطفال في المجتمعات الذي يبعد كل البعد عن اعتبار الأطفال كائنات بشرية وأصحاب حقوق انسانية.

فاليوم، يقبع الاطفال في موقع كانوا يتشاركونه في ما مضى مع المرأة عندما كان من حق الرجل أن يضرب المرأة لأنها كانت تعدّ أقل منه شأناً وبحاجة الى السيطرة عليها والتأديب. ويأتي سن القوانين التي تندد بالعنف المنزلي في العالم لتشهد على قبول المرأة كفرد مساو يتمتع بالحق في الحياة بمنأى عن أي عنف، إلاّ أن ذلك لم يشمل الاطفال الذي تركوا جانباً.

وقد جاء تبني معاهدة شرعة حقوق الطفل في العام 1989 ليشير الى الموافقة على واقع أن الاطفال، باعتبارهم كائنات بشرية، يتمتعون بحقوق الانسان، وأنه تقع على

الحكومات مسؤولية التأكد من أن تلك الحقوق محققة لهم. وتستمر العديد من الحكومات والمجتمعات التي تحكمها بمقاومة واقع مفاده أن ذلك يعني أن كافة وسائل العقاب الجسدي ينبغي أن يتم منعها، عاكسة عمق سوء السلوك الاجتماعي الذي تُجيزه وتوافق عليه والامر الذي يؤكد، من دون منازع، أن هذا النوع من مظاهر العنف سيستمر ليشكل تجربة يومية في حياة الاطفال.

وإن الفكرة التي تقبل بانتهاك كرامة الطفل وكماله الجسدي، معتبرة اياه أمراً طبيعياً أو حتى "يدخل في مصلحة الطفل الفضلى"، تتعامل مع وضع الطفل كشيء أو ملكية وتجعل كافة وسائل الاساءة الاخرى والاستعلال أمراً مشروعاً. من الجلي أن مسألة انهاء شرعية العقاب القائم على العنف ضد الاطفال هي استراتيجية أساسية لانهاء كافة أشكال العنف ضدهم. فإن تغاضينا عن حظر كافة أشكال العقاب الجسدي، لن تتمكن أي دولة الادعاء بأنها تفي بموجباتها حيال الاطفال وفقاً لشرعة حقوق الانسان.

القانون الدولي لشرعة حقوق الانسان

تفرض معاهد الامم المتحدة حول شرعة حقوق الطفل، المصادق عليها من قبل كافة الدول تقريباً، واجباً على الحكومات لحظر العقاب الجسدي ضد الاطفال، بما في ذلك من قبل أهلهم في المنزل. وكانت لجنة حقوق الطفل، التي تراقب وضع الاتفاقية موضع التنفيذ، قد أوصت مراراً وتكراراً بهذا الحظر في اطار ملاحظاتها الختامية للدول الاعضاء. وتوضح هذا الالتزام في التعليق العام رقم 8 (2006) حول "حق الطفل في الحماية من العقاب الجسدي وسواه من اشكال العقاب الوحشية أو المهينة (المادتين 19؛ 28 الفقرة 2؛ و 37 من بين أمور أخرى)"

وأوصت الهيئات المراقبة لمعاهدة أخرى حول حقوق الانسان حظر العقاب الجسدي ضد الاطفال لتأدية واجباتهم بموجب العهود الخاصة بحقوق الانسان ذات الصلة، بما في ذلك:

- اللجنة الخاصة بمكافحة التعذيب
- اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- اللجنة الخاصة بالقضاء على التمييز العنصري ضد المرأة
- لجنة حقوق الانسان.

كما اكدت هيئات اقليمية تعنى بحقوق الانسان أنه يجب على الحكومات حظر كافة أشكال العقاب الجسدي ضد الاطفال بما في ذلك:

- اللجنة الاوربية للحقوق الاجتماعية
- المحكمة الاميركية لحقوق الانسان

- لجنة الخبراء الافريقيين في مجال حقوق الطفل ومصالحه

وقد أوصى التقرير النهائي لدراسة الأمم المتحدة حول العنف ضد الاطفال، الذي تم رفعه للجمعية العمومية في العام 2006 أنه ينبغي على الدول حظر كافة أشكال العنف وبما في ذلك العقاب الجسدي.

مكان اجراء الدراسة

تجعل الدراسة القائمة حول العقاب الجسدي ضد الاطفال، بما في ذلك البحث الذي يشمل الأطفال أنفسهم، من مشكلة العقاب الجسدي مشكلة جلية مؤكدة أن الحكومات لا يمكنها أن تنكر حدوثه وإن وضع خريطة حول مدى شيوع العنف الذي يتعرض له الاطفال يومياً، طبيعته وأثره، يشكلوا عنصراً هاماً لإطلاق حملة لحظر العقاب الجسدي وتزويد علامة راسخة ومفيدة لمراقبة تطبيق الحظر ما إن يصار الى استكمال إصلاح القانون.

لا تكمن ضرورة البحث في "إثبات" وجوب حظر العقاب الجسدي، كما أنه ليس ضروري أن يتم إظهار من خلال الدراسة أن العنف ضد المرأة سيء على المرأة والمجتمع. فما من مبرر من شأنه أن يعلل تأجيل عملية اصلاح القانون وإطلاق حملة بصدده لحين إتمام الدراسة.
ويكمن السبب الرئيسي للحظر في أن الأطفال يتمتعون بحقهم في الحماية على قدم المساواة مع سواهم وعلى الحكومات أن تتحمل موجباتها في تحقيق ذلك – اليوم.

موجزات آخرى للاجتماعات متوفرة أيضا:

2 : تنقيح القانون الحالي
3 صياغة تشريع يحظر العقاب الجسدي
4 : بناء استراتيجية وطنية.
5 : العمل مع الحكومة والبرلمان
6 : استخدام الاجراءات القانونية وآليات حقوق الانسان الاقليمية والدولية
7 المصادر الاساسية لدعم اطلاق الحملة.

للحصول على معلومات اضافية يمكن زيارة الموقع الالكتروني:
www.endcorporalpunishment.org ومراسلتنا على البريد الالكتروني:
info@endcorporalpunishment.org